No. 49839*

Republic of Korea
and
Algeria

Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on maritime transport. Seoul, 9 December 2003

Entry into force: *27 April 2006, in accordance with article 18*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

République de Corée
et
Algérie

Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire relatif au transport maritime. Séoul, 9 décembre 2003

Entrée en vigueur : *27 avril 2006, conformément à l'article 18*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

حرر بـــسيول في التاسع من ديسمبر ٢٠٠٣، في نسختين، باللغات، الكورية، العربية، و الإنجليزية و لكل النصوص نفس الحجة القانونية.

في حالة خلاف في الترجمة، تكون المرجعية للنص الإنجليزي.

عن حكومة جمهورية كوريا

عن حكومة جمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المادة ١٦ :

يتم تسوية أي خلاف يتعلق بتطبيق أو تفسير هذا الاتفاق من خلال المفاوضات الودية و المشاورات بواسطة القناة الديبلوماسية.

المادة ١٧ :

يمكن إدخال تعديلات على هذا الاتفاق بموافقة الطرفين و يتم التبادل بواسطة القناة الديبلوماسية.

المادة ١٨ :

١- يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق في اليوم الثلاثين (٣٠) من تاريخ تبادل الإشعارات كتابيا بين الطرفين المتعاقدين مبينا بأنه تم اخذ الإجراءات الضرورية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

٢- يسرى العمل بهذا الاتفاق لمدة خمس (٠٥) سنوات و تتجدد ضمنيا لفترات متتالية مدتها خمسة (٠٥) سنوات ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابيا برغبته في إنهاء العمل به ستة (٠٦) اشهر على الأقل قبل موعد انتهاء مدة سريانه.

إثباتا لذلك و قع هذه الاتفاقية الموقعان أسفله اللذان رخصت لهما حكوماتهما على الترتيب.

٤- تطبق كل التكاليف و الرسوم المتعلقة بالإغاثة والمساعدة وفقا للقوانين و الأنظمة لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة ١٤ :

يمكن استعمال مدا خيل الشركات البحرية لكل من الطرفين المتعاقدين الناجمة عن الخدمات البحرية المقدمة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر طبقا لقوانين و أنظمة هذا الطرف كمصاريف في إقليم هذا الطرف المتعاقد أو تحويله إلى الخارج بعملة قابلة للصرف على أساس الصرف الرسمي أثناء تاريخ التحولي.

المادة ١٥ :

١- من اجل التطبيق الفعال لهذا الاتفاق وترقية التعاون بين الطرفين المتعاقدين في مجال النقل البحري، يتم إنشاء لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين المتعاقدين.

٢- بهدف ترقية وتطوير النقل البحري بين الطرفين المتعاقدين، تدرس الجنة البحرية المشتركة :

أ - التعاون في المجالات التقنية و تدريب المتخصصين ؛
ب- أي مجلات أخرى متعلقة بتطوير نشاطات النقل البحري.

٣- تجتمع اللجنة البحرية المشتركة دوريا في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية كوريا بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين في تاريخ متفق عليه بين الجهتين بواسطة القناة الديبلوماسية.

المادة ١٢ :

١- تخضع سفن و أعضاء طاقم كلا من الطرفين المتعاقدين لقوانين و أنظمة الطرف المتعاقد الآخر خلال تواجدهما في مياهه الإقليمية، مياهه الداخلية و موانئه.

٢- يخضع الركاب و الشركات البحرية لكل من الطرفين المتعاقدين للقوانين و الأنظمة المتعلقة خصوصا بدخول، إقامة و خروج الركاب و كذا تصدير و استراد و تخزين البضائع.

المادة ١٣ :

١- في حالة ما إذا تعرضت سفينة تابعة أو سفينة مستأجرة من قبل شركات بحرية لأحد الطرفين المتعاقدين لغرق أو عطب أو جنحت قرب سواحل الطرف لمتعاقد الآخر أو بأحد موانئه، تقوم السلطات المختصة لهذا الطرف بآخذ كل الإجراءات الممكنة لإغاثة و مساعدة الركاب، أعضاء الطاقم السفينة و كذا الحمولة.

٢- تقوم السلطات المختصة للطرف المتعاقد الذي وقع الحادث في مياهه الإقليمية أو مينائه بإجراء التحقيق حول الحادث المذكور في الفقرة ١ من هذه المادة. و ترسل نتائج التحقيق للسلطات المختصة التابعة للطرف المتعاقد الآخر.

٣- لا تخضع حمولة، تجهيزات، مؤونة، و أملاك أخرى مفرغة أو مسعفة من السفينة المتضررة لأي حقوق جمركية أو أي رسم مفروض على الاستراد شريطة أن لا تكون موجهة للاستعمال أو للاستهلاك في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. و في هذه الحالة تعطي التعليمات بدون تأخير للسلطات الجمركية لغرض المراقبة و الإشراف.

٢- يسمح لأي شخص بحوزته وثائق التعريف المشار إليها في المادة ٩ بالدخول، خروج أو عبور إقليم الطرف المتعاقد الآخر من اجل الالتحاق بسفنهم أو العودة إلى وطنهم، أو لسبب آخر مقبول من طرف السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر وفقا للقوانين و الأنظمة الوطنية لهذا الطرف.

٣- في حالة نزول أي عضو من الطاقم في ميناء الطرف المتعاقد الآخر لأسباب صحية أو لأي أسباب أخرى معترف بها من قبل السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر، يمكن لهذه السلطات منح الترخيص الضروري لغرض السماح للشخص المعني بالأمر البقاء في إقليمها للحصول على العناية الطبية أو إدخاله المستشفى أو العودة إلى وطنه أو الذهاب إلى ميناء آخر قصد الركوب و ذلك عن طريق أي وسيلة نقل.

٤- عندما تكون سفينة أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن على مالكها و ممثلها الاتصال أو إجراء مقابلة مع طاقم السفينة وفقا لقوانين و أنظمة الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ١١ :

١- بغض النظر عن أحكام المادة ١٠ تبقى القوانين و الأنظمة المتعلقة بدخول، إقامة، خروج الأجانب لكل طرف متعاقد سارية المفعول.

٢- بغض النظر عن أحكام المادة ١٠ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين طبقا لقوانينه و أنظمته، بحقه في رفض دخول أي شخص بحوزته وثائق التعريف المشار إليها في المادة ٩، إلى إقليمه إن اعتبر غير مرغوب فيه.

المادة ٨ :

١- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفن الطرف المتعاقد الآخر على أساس شهادات التسجيل الصادرة من قبل السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر طبقا لقوانينه و أنظمته.

٢- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصلاحية الوثائق الموجودة على متن سفن الطرف المتعاقد الآخر المتعلقة بالتجهيز، الطاقم، الحمولة و كل شهادة أو وثيقة أخرى صادرة من قبل السلطات المختصة لهذا الأخير طبقا لقوانينه و أنظمته.

٣- إن سفن الطرفين المتعاقدين التي يكون بحوزتها شهادات قياس الحمولة الصادرة قانونيا تعفى من إعادة قياس جديدة في ميناء الطرف المتعاقد الأخر، و حساب كل الحقوق و المصاريف المينائية يكون على أساس هذه الشهادات.

المادة ٩ :

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة الصادرة من قبل السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر. إن وثائق التعريف هي بالنسبة

لجمهورية كوريا "دفتر رجال البحر" أو "جواز سفر " و بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "دفتر الملاحة البحرية".

المادة ١٠ :

١- يسمح لأعضاء الطاقم بالنزول إلى اليابسة و البقاء فيها مؤقتا بدون تأشيرة أثناء مدة إرساء السفينة في ميناء الطرف المتعاقد الآخر، شريطة أن يقدم ربان السفينة قائمة أعضاء الطاقم للسلطات المعنية. غير انه في حالة مغادرة السفينة أو العودة إليها يخضع الشخص المعني بالأمر إلى إجراءات الهجرة و الجمارك السارية في هذا الميناء.

المادة ٦ :

إن أحكام هذا الاتفاق لا تطبق على الملاحة الساحلية. لا تعتبر ملاحة سفينة أحد الطرفين المتعاقدين بين موانئي في إقليم الطرف المتعاقد الأخر لغرض شحن و تفريغ السلع و /أو نزول و صعود المسافرين الموجهة إلى الخارج كملاحة ساحلية.

المادة ٧ :

١- يمنح كلا الطرفين المتعاقدين في حدود قوانينه وأنظمته كل الإجراءات المناسبة و الضرورية لتسهيل و تسريع النقل البحري و تبسيط قدر الإمكان كل الشكليات الإدارية، الجمركية والصحية و كل الشكليات الأخرى المطلوبة في موانئه. إن هذه الفقرة لا تمس بحق الطرفين المتعاقدين في تطبيق القوانين و الأنظمة الخاصة بالجمارك، و الصحة أو أي إجراءات متعلقة بالمراقبة، سلامة السفن في الموانئ، حماية المحيط البحري من التلوث، سلامة الأرواح في البحر، نقل السلع الخطيرة، و تعريفها، و قبول الأجانب.

٢- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين نفس المعاملة الممنوحة لسفن دولته الموجهة إلى الرحلات الدولية فيما يتعلق باحترام حرية الدخول إلى الميناء، تحصيل الحقوق و الرسوم الموانئية، استعمال الموانئ، فيما يتعلق بشحن و تفريغ السلع و صعود و نزول المسافرين. إن هذه الفقرة تطبق أيضا على السفن أو أجزاء منها، المستأجرة من طرف الشركات البحرية للطرف المتعاقد الآخر و الرافعة لراية دولة أخرى.

٣- إن أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة لا تجبر أحد الطرفين المتعاقدين بمنح سفن الطرف المتعاقد الآخر أو السفن المستأجرة من قبل الشركات البحرية لهذا الطرف و الرافعة لراية دولة أخرى، الإستثناءات الخاصة بالإرشاد الإجباري الملزمة على سفنه.

المادة ٣ :

إن أحكام هذا الاتفاق المبرم بين الطرفين المتعاقدين لا يمس بحقوق و التزامات هذين الطرفين اتجاه المعاهدات و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل البحرية.

المادة ٤ :

١- يتفق الطرفان المتعاقدان على :

أ- ضمان مشاركة الشركات البحرية و السفن للطرف المتعاقد الآخر في النقل البحري بين موانئ الطرفين المتعاقدين و عدم عرقلة مشاركتهما في النقل البحري بين موانئهما و موانئ دول أخرى. تمنح للسفن المستأجرة من طرف الشركات البحرية للطرف المتعاقد الآخر نفس الامتيازات الممنوحة للسفن الحاملة لراية بلد هذا الطرف.

ب- التعاون من آجل إزالة جميع العوائق التي تعرقل تطوير التجارة البحرية بين موانئ الطرفين المتعاقدين و التي يمكن أن تتداخل مع مختلف الأنشطة المتعلقة بهذه التجارة.

٢- طبقا لأحكام هذه المادة يمنح لسفن الشركات البحرية للدول الأخرى و الحاملة لراية هذه الدول الحق في المشاركة في نقل البضائع في إطار التجارة الثنائية بين الطرفين المتعاقدين.

المادة ٥ :

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين طبقا لقوانينه و أنظمته للشركات البحرية للطرف المتعاقد الآخر حق إنشاء مكاتب فرعية على إقليمه، يمكن لهذه المكاتب الفرعية التصرف كعملاء لحساب المكاتب الرئيسية.

ح- سفن ذات محرك نووي ؛ و
خ- السفن غير مطابقة للقوانين و الأنظمة لكل من الطرفين المتعاقدين.

٢- العبارة " عضو الطاقم" تعني كل شخص بما فيه الربان، يقوم بمهام على متن سفينة أثناء سفرها، و يكون اسمه مدرجا في قائمة أعضاء الطاقم و يكون حائزا على وثائق التعريف المشار إليها في المادة ٠٩ من هذا الاتفاق.

٣- العبارة "شركة الملاحة البحرية للطرفين المتعاقدين" تعني كل شركة بحرية يوجد مقرها في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين و تكون مسجلة أو مدمجة طبقا لقوانين و أنظمة هذين الطرفين المتعاقدين.

٤- العبارة "السلطات البحرية المختصة"هي :

- بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة النقل.
- بالنسبة لجمهورية كوريا : وزارة الشؤون البحرية و الصيد.

المادة ٢ :

يؤكد كلا الطرفان المتعاقدان احترامهما لمبادئ حرية النقل البحري و المنافسة النزيهة. كما اتفقا على اجتناب أي عمل من شانه عرقلة تطوير الملاحة الدولية و النشاطات الحرة لسفنهما.

اتفاق بين حكومة جمهورية كوريا
و
حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
في ميدان النقل البحري

إن حكومة جمهورية كوريا و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار إليهما بـــ "الطرفين المتعاقدين"

- وعيا منهما بضرورة ترقية و تنسيق أنشطة النقل البحري بين البلدين،

- رغبة منهما في تأسيس روابط التعاون في مجال النقل البحري على أساس عدم التمييز و المصلحة المشتركة،

- اقتناعا منهما أن تطوير النقل البحري بين البلدين يساهم في تقوية تعاونهما.

اتفقتا على ما يلي :

المادة ١ : لأغراض تطبيق هذا الاتفاق يقصد بالعبارات الآتية :

١- العبارة "سفينة الطرف المتعاقد" تعني كل سفينة تجارية مسجلة في سجل سفن أحد الطرفين المتعاقدين و الحاملة لرايته طبقا لقوانينه و أنظمته لا تدخل ضمن هذا التعريف السفن التالية :

أ- السفن الحربية ؛
ب- السفن الحكومية المصممة و المستغلة لأغراض غير تجارية ؛
ت- سفن البحوث (الهيدروغرافية، الأوقيانوغرافية و العلمية) ؛
ث- سفن الصيد ؛
ج- السفن الموجهة إلى الإرشاد، الجر أو الإنقاذ البحري ؛

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاق بين حكومة جمهورية كوريا

و

حكومة الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

في ميدان النقل البحري

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON MARITIME TRANSPORT

The Government of the Republic of Korea and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Conscious of the need to promote and harmonize maritime transport activities between the two countries;

Desirous of establishing amicable cooperation in the field of maritime transport on the basis of reciprocity and mutual interest, and

Convinced that the development of maritime transport between the two countries will contribute to the strengthening of their cooperation;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

For the purpose of this Agreement:

1. The term "vessel of a Contracting Party" shall mean any commercial vessel registered in the ship registry of either Contracting Party and flying its flag in accordance with its laws and regulations. However, this term does not include:

(a) warships;
(b) public vessels designed or used for non-commercial purposes;
(c) hydrographic, oceanographic and scientific research vessels;
(d) fishing vessels;
(e) vessels used for pilotage, towage or sea-rescue;
(f) nuclear propelled vessels; and
(g) those vessels that do not comply with the laws and regulations of each Contracting Party.

2. The term "member of the crew" shall mean the master or any other person actually employed for duties on board during the voyage of a vessel whose names are included in its crew list and who hold the identity documents referred to in Article 9 of this Agreement.

3. The term "shipping company of a Contracting Party" shall mean a shipping company which has its domicile in the territory of either Contracting Party and is registered or incorporated under the laws and regulations of that Contracting Party.

4. The term "competent authority" shall mean, in the case of the Republic of Korea, the Ministry of Maritime Affairs and Fisheries and in the case of the People's Democratic Republic of Algeria, the Ministry of Transport.

ARTICLE 2

The Contracting Parties affirm that they remain devoted to the principle of freedom of maritime transport and the principle of fair competition and that they agree to refrain from any action which might harm the development of international shipping and the free activities of their vessels.

ARTICLE 3

The Contracting Parties agree that this Agreement shall not affect the rights and obligations of the Contracting Parties arising from international conventions and agreements relating to maritime matters.

ARTICLE 4

1. The Contracting Parties agree:
   (a) to ensure the participation of the shipping companies as well as the vessels of the other Contracting Party in the maritime transport between the ports of both Contracting Parties and not to prevent them from participating in the maritime transport between their ports and the ports of third countries. The vessels chartered by shipping companies of the other Contracting Party shall be granted the same advantages as if they were flying the flag of that other Contracting Party; and

(b) to cooperate with a view to eliminating all obstacles which might impede the development of maritime trade between the ports of both Contracting Parties and which might interfere with the various activities connected with such trade.

2. The provisions of this Article shall not restrict the right of the shipping companies from third countries as well as the vessels flying the flag of a third country to participate in the transport of goods within the framework of the bilateral trade between the Contracting Parties.

ARTICLE 5

In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant the shipping companies of the other Contracting Party the right to establish branch offices in its territory. The branch offices shall have the right to act as agents for their principal offices.

ARTICLE 6

This Agreement shall not apply to cabotage. Where a vessel of either Contracting Party sails from one port to another in the territory of the other Contracting Party for the purpose of discharging inward cargo and/or disembarking passengers from abroad or loading outward cargo and/or embarking passengers destined for foreign countries, it shall not be regarded as cabotage.

ARTICLE 7

1. Each Contracting Party shall take, within the limits of its laws and regulations, all necessary measures to facilitate and expedite maritime transport and to expedite and simplify, as much as possible, all administrative, customs, health and other formalities required in its ports.

This paragraph shall not prejudice the rights of the Contracting Parties regarding the implementation of customs and health laws and regulations or any other control measures regarding the safety of vessels and ports, protection against marine pollution, safeguard of human lives, carriage of dangerous goods, identification of goods and admission of foreigners.

2. Each Contracting Party shall grant to vessels of the other Contracting Party the same treatment granted to its own vessels engaged in international voyages in respect of free access to ports, levying of port dues and taxes, use of ports for loading and unloading of cargoes and for embarking and disembarking of passengers. This paragraph shall also apply to vessels or the part thereof chartered by shipping companies of the other Contracting Party flying the flag of a third country.

3. The provisions of Paragraph 2 of this Article shall not oblige the Contracting Parties to extend to the vessels of the other Contracting Party and the vessels chartered by shipping companies of the other Contracting Party flying the flag of a third country, exemptions from compulsory pilotage requirements granted to its own vessels.

ARTICLE 8

1. The Contracting Parties shall mutually recognize the nationality of vessels of the other Contracting Party on the basis of the certificates of registry duly issued by the competent authority of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations.

2. The Contracting Parties shall mutually recognize the validity of the documents on board the vessels of the other Contracting Party relating to their equipment, crew, tonnage and any other certificate and document issued by the competent authority of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations.

3. The vessels of a Contracting Party holding legally issued tonnage certificates shall not be subject to remeasurement in the port of the other Contracting Party, and all relevant port dues and expenses shall be collected on the basis of these certificates.

ARTICLE 9

The Contracting Parties shall mutually recognize the seamen's identity documents issued by the relevant authority of the other Contracting Party. The said identity documents shall be, in the case of the Republic of Korea, "Seafarer's Passport" or "Passport" and in the case of the People's Democratic Republic of Algeria, "Le Fascicule de Navigation Maritime".

ARTICLE 10

1. Members of the crew may go ashore and stay for temporary shore leave without visas during the stay of their vessel in a port of the other Contracting Party, provided that the master has submitted the crew list to the relevant authorities. However, when going ashore and returning to the vessel, the person in question shall be subject to the immigration and customs formalities in force in that port.

2. Any person holding the identity documents referred to in Article 9 shall be allowed to enter, leave, or pass through the territory of the other Contracting Party on account of repatriation, joining a vessel or other reasons acceptable to the relevant authorities of that other Contracting Party, in accordance with the laws and regulations of that other Contracting Party.

3. In case any member of the crew is disembarked at a port of the other Contracting Party for reasons of health or for any other reasons recognized by the relevant authorities of that other Contracting Party, such authorities shall give the necessary authorization in order to enable the person concerned to remain in its territory, to receive medical care or to be hospitalized, or to return to his/her country or proceed to another port of embarkation by any means of transport.

4. While a vessel of one Contracting Party is in the territory of the other Contracting Party, the owner of the vessel or his/her representative shall be entitled to contact or to meet with the members of the crew of the vessel, in accordance with the relevant laws and regulations of that other Contracting Party.

ARTICLE 11

1. Notwithstanding the provisions of Article 10, the laws and regulations of each Contracting Party relating to the entry, stay and departure of foreigners shall remain applicable.

2. Notwithstanding the provisions of Article 10, the Contracting Parties shall reserve the right to prohibit access to their respective territories to any person holding the identity documents referred to in Article 9 whom they consider undesirable.

ARTICLE 12

1. The vessels and members of the crew of either Contracting Party shall observe the relevant laws and regulations of the other Contracting Party during their stay in the territorial sea, internal waters and ports of that Contracting Party.

2. The passengers and shipping companies of either Contracting Party shall comply with the laws and regulations of the other Contracting Party regarding the entry, stay and departure of passengers, as well as the import, export and storage of goods.

ARTICLE 13

1. If a vessel of one of the Contracting Parties or a vessel chartered by the shipping companies of either Contracting Parties suffers shipwreck, runs aground, is cast ashore or suffers any other accident in the territorial sea or ports of the other Contracting Party, the relevant authorities of that other Contracting Party shall take all possible measures of rescue and assistance for the passengers, members of crew, vessel and cargo.

2. Investigation of the incident specified in paragraph 1 of this Article shall be conducted by the relevant authorities of the Contracting Party in whose territorial sea or ports the incident occurred. The competent

authority of that Contracting Party shall, as soon as possible, report the findings of the investigation to the competent authority of the other Contracting Party.

3. Cargo, equipment, stores and other property unloaded or rescued from the vessel in distress shall not be liable to customs duties or other taxes of any kind imposed upon by reason of importation, provided that they are not delivered for use or consumption in the territory of the other Contracting Party and notification thereof is given, without delay, to customs authorities for the purpose of control and supervision.

4. All expenses and taxes relating to rescue and assistance shall be applied in accordance with the laws and regulations of each Contracting Party.

ARTICLE 14

The proceeds of the shipping companies of either Contracting Party arising out of shipping services rendered in the territory of the other Contracting Party may, in accordance with laws and regulations of the other Contracting Party, be used for making payments in the territory of that other Contracting Party or transferred abroad in freely convertible currencies at the market exchange rate prevailing on the date of transfer.

ARTICLE 15

1. To ensure the effective implementation of this Agreement and promote the cooperation between the Contracting Parties in the field of maritime transport, a Joint Maritime Committee shall be established, composed of representatives designated by the Contracting Parties.

2. With a view to promoting the development of maritime transport of the Contracting Parties, the Joint Maritime Committee may discuss:
   (a) cooperation in technical matters and the training of specialists; and
   (b) other matters relating to the improvement of maritime transport relations.

3. The Joint Committee shall meet alternately in the Republic of Korea and the People's Democratic Republic of Algeria upon the request of one of the Contracting Parties on a date mutually agreed upon through diplomatic channels.

ARTICLE 16

Any dispute arising from the interpretation or application of this Agreement shall be settled by amicable consultations and negotiations through diplomatic channels.

ARTICLE 17

This Agreement may be amended by mutual consent through diplomatic channels.

ARTICLE 18

1. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date on which both Contracting Parties have notified each other in writing that all necessary internal procedures for its entry into force have been completed.

2. This Agreement shall be valid for a period of five (5) years. It shall be automatically renewed for successive periods of five (5) years unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party of its intention to terminate this Agreement by giving six (6) months' prior notice in writing through diplomatic channels.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Seoul on this 9th day of December 2003, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA

FOR THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 알제리민주인민공화국 정부간의 해상운송에 관한 협정

대한민국 정부와 알제리민주인민공화국 정부(이하"체약당사자"라 한다)는,

양국간의 해상운송활동을 증진·조화시킬 필요성을 인식하고,

호혜와 상호주의의 바탕위에서 해상운송분야에서의 우호적 협력을 구축하기를 희망하며,

양국간 해상운송의 발전이 양국간의 협력강화에 기여할 것을 확신하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조

이 협정의 목적상,

1. "체약당사자의 선박"이라 함은 일방체약당사자의 선박원부에 등록되고 자국의 법령에 따라 그 국기를 게양한 모든 상선을 말한다. 다만, 다음 각목의 선박은 이에 포함되지 아니한다.
   가. 군함
   나. 비상업목적으로 설계되거나 이용되는 공용의 선박
   다. 수로·해양 및 과학연구용 선박
   라. 어선
   마. 도선·예인선 또는 해난구조용 선박
   바. 핵추진선박
   사. 각 체약당사자의 법령에 부합하지 아니하는 선박

2. "선원"이라 함은 선박의 항해기간 동안 승선하여 실제로 취업중인 자로서 선원명부에 그 성명이 기재되어 있고, 제9조에 따른 신분증명서를 소지한 선장 및 그 밖의 자를 말한다.

3. "체약당사자의 해운회사"라 함은 일방체약당사자의 영역 안에 주소를 갖고 그 국가의 법령에 따라 등록·설립된 해운회사를 말한다.

4. "권한있는 당국"이라 함은 대한민국의 경우에는 해양수산부를 말하며, 알제리민주인민공화국의 경우에는 교통부를 말한다.

제 2 조

체약당사자는 해상운송자유의 원칙과 공정경쟁의 원칙을 준수하고, 국제해상운송의 발전과 그들 선박의 자유로운 활동을 저해할 수 있는 어떠한 조치도 취하지 아니하는 데 합의함을 확인한다.

제 3 조

체약당사자는 이 협정이 해상운송문제와 관련된 국제협약 및 협정으로부터 발생하는 체약당사자의 권리와 의무에 영향을 미치지 아니함을 합의한다.

제 4 조

1. 체약당사자는 다음 각목의 사항에 대하여 합의한다.
   가. 양국 항만간의 해상운송에 있어 타방체약당사자의 해운회사와 선박의 참여를 보장하고, 동 회사 및 선박이 양국의 항만과 제3국의 항만간의 해상운송에 참여하는 것을 방해하지 아니할 것. 타방체약당사자의 해운회사가 용선한 선박에는 타방체약당사자의 국기가 게양된 선박과 동일한 혜택을 부여할 것.
   나. 양국 항만간의 해상교역의 발전을 저해하고 해상교역과 관련된 모든 활동을 방해할 수 있는 모든 장애를 제거하기 위하여 협력할 것.

2. 이 조의 규정은 제3국의 해운회사와 제3국의 국기를 게양한 선박이 체약당사자간의 양자무역의 틀 내에서 물품의 운송에 참여하는 권리를 제한하지 아니한다.

제 5 조

각 체약당사자는 자국의 법령에 따라 타방체약당사자의 해운회사에게 자국의 영역안에 지사를 설립할 권리를 부여한다. 지사는 본사를 위하여 대리인으로 활동할 권리를 갖는다.

제 6 조

이 협정은 연안해운에는 적용되지 아니한다. 다만, 일방체약당사자의 선박이 수입화물을 하역하는 경우 및/또는 외국에서 승선한 여객을 하선시키기 위한 목적으로 항해하는 경우와 수출화물을 적재하는 경우 및/또는 외국으로 향하는 여객을 승선시키기 위한 목적으로 항해하는 경우로서, 타방체약당사자의 영역 안에 있는 한 항만에서 다른 항만으로 항해하는 경우는 이를 연안해운으로 간주하지 아니한다.

제 7 조

1. 각 체약당사자는 자국 법령의 한도 내에서 해상운송을 용이하게 하고 촉진시키기 위하여, 그리고 자국의 항만에서 요구되는 모든 행정·세관·보건 위생 및 그 밖의 절차를 최대한 신속히 하고 간소화하기 위하여 필요한 모든 조치를 한다. 이 항은 세관 및 보건위생 법령의 시행에 관한 체약당사자의 권리, 선박 및 항만의 안전, 해양오염의 방지, 인간생명의 보호, 위험물질의 운반, 물품의 확인 및 외국인의 입국승인에 대한 그 밖의 통제조치에 관한 체약당사자의 권리를 저해하지 아니한다.

2. 각 체약당사자는 타방체약당사자의 선박에게 항만에의 자유로운 접안, 항만사용료 및 세금의 부과, 화물의 적재·하역 및 여객의 승·하선을 위한 항만의 사용과 관련하여 국제항해에 종사하는 자국의 선박에 부여하는 것과 동등한 대우를 부여한다. 이 항은 타방체약당사자의 해운회사가 전부 또는 일부를 용선하고 제3국의 국기를 게양한 선박에 대하여도 적용된다.

3. 제2항의 규정은 일방체약당사자가 자국의 선박에 대하여 부여하는 강제도선 요건으로부터의 면제를 타방체약당사자의 선박과 타방체약당사자의 해운회사가 용선한 제3국기를 게양하고 있는 선박까지 확대할 의무를 부과하지 아니한다.

제 8 조

1. 일방체약당사자는 타방체약당사자의 권한있는 당국이 자국의 법령에 따라 적법하게 발급한 등록증명서를 근거로 타방체약당사자의 선박의 국적을 상호 인정한다.

2. 일방체약당사자는 타방체약당사자의 권한있는 당국이 자국의 법령에 따라 발급한 것으로서 동 타방체약당사자의 선박에 비치된 장비·선원·톤수에 관한 서류 및 그 밖의 모든 증명서와 서류의 효력을 상호 인정한다.

3. 적법하게 발급된 톤수증명서를 휴대한 일방체약당사자의 선박은 타방체약당사자의 항만 내에서 재측정을 받지 아니하며, 모든 항만수수료 및 비용은 동 증명서를 근거로 하여 징수된다.

제 9 조

일방체약당사자는 타방체약당사자의 관계당국이 발급한 선원신분증명서를 상호인정한다. 동 신분증명서는 대한민국의 경우에는 "선원수첩" 또는 "여권"을 의미하며, 알제리민주인민공화국의 경우에는 "항해수첩"을 의미한다.

제 10 조

1. 선원은 선장이 타방체약당사자의 관계당국에 선원명부를 제출한 경우 타방체약당사자의 항만 안에 선박이 정박하는 동안 사증없이 상륙하여 임시로 체류할 수 있다. 그러나 당해 선원은 상륙시 및 귀선시 항만 내에서 시행중인 출입국절차와 세관절차를 따라야 한다.

2. 제9조에 규정된 신분증명서를 소지한 자는 본국으로의 귀환이나 선박에의 승선 또는 타방체약당사자의 관계당국이 수락할 수 있는 그 밖의 사유로 타방체약당사자의 법령에 따라 동 체약당사자의 영역을 입국·출국·통과할 수 있다.

3. 선원이 건강상의 이유나 타방체약당사자의 관계당국이 승인한 그 밖의 사유로 하선한 경우에는, 동 관계당국은 선원의 치료나 입원을 위하여 그 나라의 영역 안에서의 체류나 다른 교통수단에 의한 자국으로 귀국 또는 다른 출국 항으로의 이동에 필요한 허가를 부여한다.

4. 일방체약당사자의 선박이 타방체약당사자의 영역 안에 있는 동안 동 선박의 소유자나 선박에 대한 그의 대표는 타방체약당사자의 관련 법령에 따라 선원과 접촉하거나 만날 권리가 있다.

제 11 조

1. 제10조에 규정에 불구하고, 외국인이 입국·체류 및 출국에 관한 각 체약당사자의 법령은 여전히 적용된다.

2. 제10조의 규정에 불구하고, 체약당사자가 적합하지 아니하다고 판단하는 경우에는 제9조의 신분증명서를 소지한 어떠한 자라도 자국영역안으로의 진입을 금지하는 권리를 보유한다.

제 12 조

1. 일방체약당사자의 선박 및 선원은 타방체약당사자의 영해·내수 및 항만에 체류하는 동안 동 체약당사자의 관련 법령을 준수한다.

2. 일방체약당사자의 여객 및 해운회사는 여객의 입국·체류 및 출국과 물품의 수입·수출 및 보관에 관한 타방체약당사자의 법령을 준수한다.

제 13 조

1. 일방체약당사자의 선박이나 동 체약당사자의 해운회사가 용선한 선박이 타방체약당사자의 영해나 항만에서 난파·좌초 또는 해안에 걸리거나 그 밖의 조난을 당한 경우에는, 타방체약당사자의 관계당국은 여객·선원·선박 및 화물의 구조·지원을 위하여 가능한 모든 조치를 한다.

2. 제1항에 규정된 사고의 조사는 자국의 영해나 항만에서 사고가 발생한 체약당사자의 관계당국이 실시한다. 동 체약당사자의 권한있는 당국은 가능한 한 신속히 동 사고의 조사결과를 타방체약당사자의 권한있는 당국에 통보한다.

3. 해난사고 선박으로부터 양륙되거나 구조된 화물·장비·저장품 및 그 밖의 재산에 대하여는 관세 또는 수입에 따르는 그 밖의 다른 종류의 세금이 부과되지 아니한다. 다만, 타방체약당사자의 영역 안에서의 사용·소비를 위하여 인도되지 아니하여야 하며, 그에 대한 통제·감독을 위하여 세관당국에 지체없이 통지되어야 한다.

4. 구조·지원에 관한 모든 비용과 세금은 각 체약당사자의 법령에 따라 적용된다.

제 14 조

일방체약당사자의 해운회사가 타방체약당사자의 영역 안에서 제공한 해운용역으로부터 발생하는 수익은 타방체약당사자의 법령에 따라 타방체약당사자의 영역 안에서 결제를 위하여 사용하거나 송금 당일의 시장환율에 의하여 자유사용가능통화로 해외로 송금할 수 있다.

제 15 조

1. 이 협정의 실효적인 시행을 보장하고 해상운송분야에서의 양 체약당사자간 협력을 증진하기 위하여 양 체약당사자가 지정하는 대표로 구성되는 해운공동위원회를 설립한다.

2. 체약당사자의 해상운송의 발전을 증진시키기 위하여 해운공동위원회는 다음 각목의 사항을 논의할 수 있다.

가. 기술적 문제에 관한 협력 및 전문가의 훈련

나. 해상운송활동의 증진에 관한 그 밖의 문제

3. 해운공동위원회는 일방체약당사자의 요청에 의해 외교경로를 통하여 상호 합의되는 날에 대한민국과 알제리민주인민공화국에서 교대로 개최한다.

제 16 조

이 협정의 해석이나 적용으로부터 발생하는 분쟁은 외교경로를 통하여 우호적인 협의와 교섭에 의하여 해결한다.

제 17 조

이 협정은 외교경로를 통하여 상호합의에 의해 개정할 수 있다.

제 18 조

1. 이 협정은 양 체약당사자가 협정발효를 위하여 필요한 모든 국내절차를 완료하였음을 서면으로 상호 통보한 날로부터 30일 후에 발효한다.

2. 이 협정은 5년 동안 유효하며, 일방체약당사자가 타방체약당사자에게 협정의 종료의사를 6월전에 서면으로 통보하지 아니하는 한 5년씩 자동연장된다.

이상의 증거로, 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2003년 12월 9일 서울에서 동등하게 정본인 한국어, 아랍어, 영어로 각 2부를 작성하였다. 해석상 차이가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여

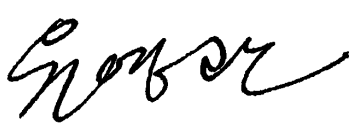

알제리민주인민공화국을 대표하여